عبدالله للصالح: ما عقود ومشاريع الزراعات التجميلية في جميع المحافظات؟

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه: يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: ما المشاريع المنفذة والعقود المبرمة بشأن الزراعات التجميلية والتحريج في كافة المحافظات وبمختلف المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية خلال العشر سنوات الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي لكل محافظة على حدة محددة فيه الموقع والمساحة واسم الشركة (المقاول الرئيسي) وقيمة العقد.

د. خليل عبدالله

ما المشاريع التجميلية التي كان من المفترض تنفيذها ولم تنفذ حتى تاريخه؟ مع بيان أسباب عدم تنفيذها أو أسباب تأخرها حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

ما المشاريع المنفذة والعقود المبرمة التي تشرف عليها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لاستزراع أنواع الأسماك والحيوانات البحرية ومصايد الأسماك خلال العشر سنوات الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي لكل مواقع استزراع الأسماك والحيوانات البحرية ومصايد الأسماك واسم الشركة (المقاول الرئيسي) وقيمة العقد.

ما المشاتل التي أقامتها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية؟ وأين تقع وما اسم الشركة (المقاول الرئيسي)؟ وفي حال لم تقم الهيئة بإنشاء مشاتل زراعية حتى الآن - فما أسباب التأخير في إقامتها وما الموانع؟

وما أسباب تأخر إنشاء وإنجاز مشروع حديقة الحيوان الكبرى وما العوائق ومبررات التأخير؟ ومتى من المتوقع إنجازها؟

..ويستفسر من وزير التربية عن لجنة اختيار موجهي اللغة العربية

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه: يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: كشف بأسماء لجنة اختيار موجهي اللغة العربية بوزارة التربية، متضمن مؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية وجنسياتهم.

وما هو النظام المعتمد بوزارة التربية في لجنة اختيار موجهي اللغة العربية في طريقة تقييم أداء الموجهين وفق المعايير العلمية لجودة التعليم؟

وتزويدي بنسخة من نماذج التقييم لموجهي اللغة العربية ونسخة من الأسئلة والأجوبة النموذجية التي تعتمدها اللجنة كمعيار تميز وتفوق موجه اللغة العربية في أداء عمله.

وكشف بعدد وأسماء موجهي اللغة العربية حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

وكشف يتضمن عدد موجهي اللغة العربية المتقدمين للجنة اختيار موجهي اللغة العربية للسنتين الماليتين 2014-2015 - 2015-2016 وكشف بعدد وأسماء الناجحين من بينهم لكل سنة مالية على حدة.

استفسر عن أسباب ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الكويت

الدويسان يسأل عن التدهور المتوقع في وضع المالية العامة وانخفاض حجم الأصول الحكومية

تقدم النائب فيصل الدويسان بسؤال برلماني الى وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح، حول ما أوردته وكالة «موديز» يوم السبت 14 مايو 2016 في تقييمها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت بشأن حدوث التدهور المتوقع في وضع المالية العامة وانخفاض حجم الأصول المالية للحكومة.

فيصل الدويسان

ما إجراءات الحفاظ على التصنيف السيادي؟

واستفسر النائب الدويسان عن أسباب ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الكويت، مطالبا بمعرفة الإجراءات الاحترازية التي أعدتها وزارة المالية للحفاظ على التصنيف السيادي للدولة الكويت. وفيما يلي نص السؤال:

ثبتت وكالة موديز يوم السبت 14 مايو 2016 تقييمها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت ضمن تقييمها للتصنيف الائتماني السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي نشرته على موقعها الالكتروني «ان تأكيدها للتصنيف السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه2) يعكس ارتفاع الجدارة الائتمانية».

في الوقت الذي ألمحت فيه الى وجود معوقات تواجه تنفيذ خطط الإصلاح المالي والاقتصادي في الكويت، فضلا عن وجود عوامل أخرى قد تمثل ضغوطا على خفض التصنيف السيادي للدولة، منها استمرار انخفاض أسعار النفط وحدوث المزيد من التدهور في وضع المالية العامة وانخفاض حجم الأصول المالية للحكومة أو ضعف بيئة ممارسة الأعمال أو تدهور البيئة السياسية الإقليمية.

وأكدت الوكالة أن التصنيف السيادي للكويت يحمل نظرة مستقبلية سلبية متضمنا نتائج المراجعة التي سبق أن أجرتها الوكالة في 4 مارس 2016 للنظر في احتمال تخفيض التصنيف.

لذا نرجو إفادتنا بالتالي:

1- ما المعوقات التي تواجه تنفيذ خطط الإصلاح المالي والاقتصادي؟

2- ما العوامل التي تمثل ضغوطا على خفض التصنيف السيادي للدولة بخلاف انخفاض أسعار النفط؟

3- ما أسباب حدوث التدهور المتوقع في وضع المالية العامة وانخفاض حجم الأصول المالية للحكومة؟

4- ما أسباب ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الكويت؟

5- ما الإجراءات الاحترازية التي أعدتها وزارة المالية للحفاظ على التصنيف السيادي للكويت؟

الزلزلة للكندري: هل يجوز تحويل الموظفين ذوي الدرجات والوظائف العامة إلى التحقيق؟

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا لوزير المواصلات عيسى الكندري جاء فيه: سبق أننا وجهنا حزمة من الأسئلة إلى وزير المواصلات ورئيس مجلس إدارة الموانئ الكويتية ووصلتنا الإجابات، وتفاجئنا بكثير من التهميشات بالأجوبة وكذلك طريقة الإجابة أتت على شكل فقرة كاملة ولم ترقم كسؤال وجواب وإنما جاءت كفقرة تعبير إنشائي الهدف منها التضليل بالإجابات، ونحن بدورنا سنفعل أدواتنا الدستورية في حال تكرار ذلك، فقد خلت الإجابات عن كتب بموافقات ديوان الخدمة المدنية عن المستشارين الكويتيين وغير الكويتيين وعن القيمة المادية التي وضعها الديوان بموافقاته، وكذلك خلت الإجابات من المخالفات التي وجهت للموظف المحول للتحقيق على خلفية ظهوره بإحدى القنوات، وهل تم مواجهته بتقرير الفتوى والتشريع وعن عدم عرض الموضوع على مدير الدائرة القانونية فور مباشرة عمله من الاجازة برجاء تزويدي بصورة من تقرير الفتوى والتشريع وصورة من أوراق التحقيق، كما خلت الإجابات أيضا عن أطول فترة زمنية انتظرتها السفن بمنطقة المخطاف بميناء الشعيبة من 2015/5/1 حتى 2015/11/20 مقارنة بتاريخ 2014/1/1 حتى 2015/4/1، كما خلت الإجابة كاملة عن تجديد عقد قاطرات الشعيبة والشويخ لمدة 6 اشهر عن أسباب التجديد وهل هناك موافقات مسبقة من ديوان المحاسبة برجاء تزويدي بالموافقات ان وجدت أو مخالفات ان وجدت، كما خلت الإجابة أيضا عن عدد الكرينات بميناء الشويخ التي تعمل والخارجة عن العمل وعن أسباب العطل ان وجد وما الأمور القانونية التي اتخذتها المؤسسة للتشغيل، كما خلت الإجابات بصور من قرار مجلس الادارة على الضوابط والشروط الجديدة للبونص مذيلة بتوقيع مجلس الادارة وتاريخ اعتمادها وكما أفادت احدى الإجابات بأن سبب إلغاء طرح مناقصة القاطرات كان بسبب حصرها وتفصيلها على شركتين وأنها تمت في عهد الإدارة السابقة.

د.يوسف الزلزلة

ما صحة طلب مؤسسة الموانئ الكويتية من ديوان الخدمة المدنية بالموافقة على بدل سكن للمستشارين القانونيين غير الكويتيين؟

كم عدد الموظفين الحاصلين على عقوبات إدارية من 2014/1/1 حتى 2016/1/1؟

برجاء تزويدي بصورة من قرار تشكيل اللجنة وأسماء الأعضاء والتقرير النهائي للمواصفات للقاطرات الجديدة.

وما هي الشركات التي فصلت تلك المواصفات من أجلها ولماذا لم يتم تحويل أعضاء اللجنة إلى التحقيق تحت ظل سياسة التنفيع وإحالتهم إلى الجهات المختصة للتحقيق معهم، لذا أرجو توجيه الأسئلة التالية للوزير:

1- هل يجوز لمدير عام مؤسسة الموانئ تحويل الموظفين ذوي الدرجات والوظائف العامة إلى التحقيق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب برجاء تزويدي بالمستندات القانونية التي تعتمد ذلك وعن تقرير أي عام تم اعتماد الصرف وعن أي سنة مالية تم الصرف.

3- هل يجوز تكليف من يعمل بنظام النوبة 24 ساعة براحة 48 ساعة بعمل آخر؟ إذا كان الجواب بالإيجاب برجاء تزويدي بما يدعم ذلك.

4- كم عدد حالات الوفاة التي حدثت من 2015/4/1 حتى 2016/3/1 لعمال شركات بميناء الشعيبة، وإذا كانت هناك حالات ما أسباب ذلك.

وما صحة عدم وجود غواصين وموظفين أمن وسلامة بالميناء نفسه؟ إذا كانت الإجابة بالسلب برجاء تزويدي عن الأسباب.

5- من الذي قام بتحويل الموظف على خلفية احدى القنوات إلى التحقيق ومن الذي قام بتوقيع العقوبة عليه؟

6- ما صحة طلب مؤسسة الموانئ الكويتية من ديوان الخدمة المدنية بالموافقة على بدل سكن للمستشارين القانونيين غير الكويتيين وما أسباب ذلك، علما أن هناك زيادة مالية طرأت على رواتبهم منذ فترة قصيرة وما صحة أيضا إرسال وفد لاحدى الدول العربية لاستقدام مستشارين قانونيين؟ إذا كان الجواب بالإيجاب ما أسباب ذلك.

وما هي العروض التي قدمت اليهم وما هي القيمة المالية التي عرضت عليهم وما صحة أيضا أن أحد أعضاء اللجنة عمره يفوق 80 عاما وما أسباب عدم إدراج مدير القانونية الموظف المختص باللجنة؟

برجاء تزويدي بأسماء اللجنة المبعوثة بالمسميات مع تزويدي بعدد المستشارين القانونيين العاملين حاليا بالمؤسسة.

7- ما أسباب لجوء المؤسسة اختيار مستشارين من خارج البلاد علما بأن السوق المحلي يزخر بالكفاءات الكويتية القانونية؟

8- كم عدد الموظفين الحاصلين على عقوبات ادارية من 2014/1/1 حتى 2016/1/1 مع تزويدنا بالأسماء والعقوبات لكل منهم وما عدد من حرم من المكافأة السنوية عن السنة المالية 2015/2014 وبميزانية السنة المالية 2016/2015؟ برجاء تزويدي بالأسماء وأسباب الحرمان لكل موظف على حدة مع تاريخ العقوبة.

الغانم يعزي نظيريه المصري والفرنسي بضحايا الطائرة التي سقطت فوق «المتوسط»

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقيتي تعزية الى نظيريه الفرنسي كلود بارتولون والمصري د.علي عبدالعال عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا طائرة «مصر للطيران» والتي سقطت فوق البحر المتوسط وهي في طريقها من باريس الى القاهرة وعلى متنها 66 راكبا.

رئيس مجلس الأمة يهنئ نظيريه في جمهورية الكاميرون بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الأمة في جمهورية الكاميرون جبريل كافايي بيغوي ورئيس مجلس الشيوخ مارسيل نيات نيجيفينجي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان الوطني في جمهورية تيمور الشرقية الديموقراطية فيسنت دا سيلفا غوتيريز، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

..ويستقبل رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمكتبه في وقت سابق رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي ميشيل آليو ماري والوفد المرافق لها وذلك بمناسبة زيارتها الرسمية للبلاد.

وضم الوفد الزائر عضوي البرلمان الأوروبي النائبين جيل بارنيو وآلين سميث.

واستعرض اللقاء العلاقات القائمة بين مجلس الامة الكويتي والبرلمان الاوروبي والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها إلى آفاق أرحب وأوسع بما يخدم المصالح المتبادلة ويلبي تطلعات الشعوب.

كما تطرق اللقاء الى تطورات الاوضاع في المنطقة وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء رئيس بعثة الشرف المرافقة رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب كامل العوضي والنواب فيصل الكندري وأحمد القضيبي ومحمد طنا العنزي.

قدّم تعازيه لأسر ضحايا الطائرة المصرية المنكوبة

مطيع يُعزي أسرة عبدالمحسن المطيري

قدم النائب د.أحمد مطيع العازمي تعازيه لجمهورية مصر العربية الشقيقة ولأسر ضحايا الطائرة المصرية التي فقدت في البحر المتوسط بعد إقلاعها من باريس باتجاه القاهرة.

وأكد النائب أحمد مطيع العازمي أننا جميعا مؤمنون بقضاء الله وقدره ونتمنى أن يتم العثور على الطائرة وجثامين الضحايا وبحث أسباب هبوطها حتى لا تتكرر إن كانت الأسباب ناتجة عن قصور في الصيانة أو في كفاءة طاقم العمل سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ويلهم أهاليهم الصبر والسلوان.

وقدم النائب بشكل خالص تعازيه لأسرة الفقيد الكويتي د.عبدالمحسن المطيري الذي كان من ضمن ركاب الطائرة المنكوبة، مشددا على ضرورة سعي الحكومة الكويتية بالتعاون مع نظيرتها المصرية بالوصول إلى جثامين الضحايا ومنهم د.عبدالمحسن المطيري، رحمه الله، سائلا المولى عز وجل أن تكون هذه الحادثة هي آخر الأحداث المؤسفة التي يروح ضحيتها الأبرياء والمدنيون.

د.أحمد مطيع

في العقود المبرمة مع الحكومة

الطريجي: إضافة شرط تحديد مسؤولية المتعاقد معه عن إهدار المال العام

قدّم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 12 مكررا الى القانون رقم 1 لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة، وجاء في الاقتراح ما يلي:

يضاف الى القانون رقم 1 لسنة 1993 المشار اليه مادتان جديدتان برقم 12 مكررا، 12 مكررا (أ) وتنصان على الآتي:

تلتزم الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون بإدراج شرط بكافة أنواع العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع الغير شرط يحدد مسؤولية المتعاقد معها عن كل إخلال عقدي بتنفيذ كل أو بعض التزاماته ويؤدي الى إهدار للمال العام على أي نحو أو آخر، وكذلك كل متعاقد تسبب بخطئه في احداث ضرر جسيم بالجهة المتعاقدة أو مصالحها وكل من استعمل الغش أو التحايل في استخدام أو استعمال أو توريد أي مواد مغشوشة أو فاسدة مع علمه بذلك.

مادة ثانية

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر أو ينص عليها العقد يعاقب المتعاقد مع الإدارة في أي من الحالات المشار اليها في المادة السابقة بغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تتجاوز مائة ألف دينار، وتطبق ذات العقوبة على كل من يشارك مع المقاول الأصلي أو المقاول من الباطن وعلى الوكلاء والوسطاء المشتركين في أعمال العقد محل العقدية.

مادة ثالثة

يلغى قانون يخالف احكام هذا القانون.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص بتنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون بما يلي: صدر القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة بهدف وضع احكام المادة 17 من الدستور موضع التطبيق، بما اشتملت عليه من تأكيد أي للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن، وبالنظر الى ما تكشف من التطبيق العملي لأحكامها عدم خضوع المقاولين والمتعاقدين مع الجهات المخاطبة بأحكام القانون المشار اليه من عدم التقيد بأسس ومبادئ التعاقد التي تلزم المتعاقد مع الإدارة بتنفيذ العقد وفقا لشروطه مع تأكيد حسن النية في المحافظة على مصالح الجهة المتعاقدة وهي جزء من تحقيق المصالح العليا ذات الصلة، كما ان نصوص العقد الإداري دوما هو الذي تكون الإدارة طرفا فيه، لذلك استقر القضاء على انه يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص بهدف خدمة أغراض الجهة أو المرفق العام محل التعاقد تأخذ فيه الإدارة أسلوب القانون العام.

ويبين على ذلك ضرورة إدراج وقائع استخدام الغش من المتعاقد مع الإدارة أو تعمد الإخلال بصحيح تنفيذ العقد أيا كانت طبيعته بما يمكنه من هدر للمال العام وإخلال بالصالح العام المستهدف من التعاقد بما يتطلبه من جزاء خاص في هذه الحالة يضاف اليه ولا يخل بالجزاءات الجنائية أو الإدارية التي شملها العقد تجاه المتعاقد مع الإدارة.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم 12 مكرر و12 مكررا (أ) تضمنتا تجريم حالات الغش والإخلال من المتعاقد أو ارتكابه الغش أو التحايل المبرر بعقوبة جنائية الى جانب الجزاء الإداري بالعقد.

د.عبدالله الطريجي